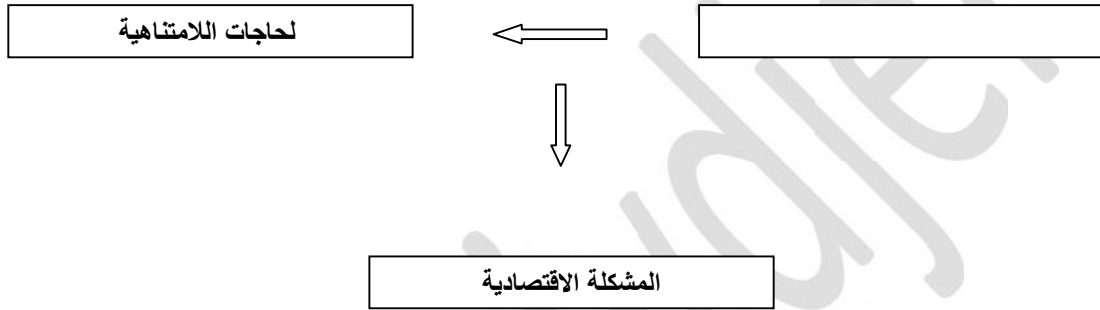


1.

تندرج العلوم الاقتصادية ضمن العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتقوم بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية

1.1. تعريف علم الاقتصاد:

العلم الذي يدرس العلاقة بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية



تنشأ المشكلة الاقتصادية أساساً بين التوازن السائد بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته المتعددة.

:

الأسرة أكثر من هذا الدخل

رب أسرة له دخل

المشكلة الاقتصادية تتمثل في البحث عن الكيفية المثلى التي يستطيع بواسطتها توزيع الدخل الشهري على مختلف حاجاته من جهة، ومن جهة أخرى يبحث عن كيفية زيادة موارد المالية لسد العجز الواقع فيه.

هذا بالنسبة للشخص الذي لديه دخل شهري منتظم ، أما بالنسبة للأفراد غير العاملين فإن مشكلتهم الاقتصادية تتمثل في كيفية استثمار طاقاتهم البدنية أو الذهنية أو المالية بهدف الحصول على دخل.

هذا على مستوى الأفراد، أما على المستوى الكلي فيمكن تعميم ذلك بالقول أن الموارد على حالتها الطبيعية غير صالحة لإشباع الحاجات وتلبية الرغبات لذلك لابد من توفر عنصري العمل لتحويلها لسلع وخدمات والرشادة لأن تلك الموارد غير متوفرة بكثرة.

2.1. النظرية الاقتصادية:

النظرية الاقتصادية كأي نظرية علمية أخرى لها مجال اهتمامها، فهي تتناول بالدراسة والتحليل كل الظواهر الاقتصادية وهذا من أجل تفسيرها وتقديم عنها من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتتم عملية الدراسة بطريقة تبسيطية تجريدية.

3.1. الظواهر الاقتصادية:

تنشأ الظواهر الاقتصادية نتيجة لقيام الأفراد أو الجماعات بنشاطاتهم العادية بهدف تحقيق أهدافهم المعيشية، والظواهر الاقتصادية تدرس في إطارها الجزئي كدراسة سلوك وحدة اقتصادية أو في إطار كلي كدراسة الدخل الوطني، والشق الأول تهتم به النظرية الاقتصادية الجزئية والثاني تهتم به النظرية الاقتصادية الكلية.

4.1

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الدخل الوطني، المستوى العام للاقتصاد الحدودي فإنه يهتم بدراسة الأسواق والوحدات التي تدخل في هذه الأسواق وبالتحديد المنتجين والمستهلكين: نظرية المنتج، المستهلك، السعر وتوازن المنتج.

1929

5.1

اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة اهتمامهم على التحليل الجزئي وكان معظم اقتصادي المدرسة ينظرون التوازن الكلي على أنه مجموعة من التوازنات الجزئية يتحقق مباشرة بتحققها، لكن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929 والمعروفة بأزمة الكساد أظهرت بأن تحقق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقق التوازن الكلي.

6.1. مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي:

الهدف منه هذه المقدمة هو دراسة المنهجية التي يستخدمها الاقتصاد الكلي في تحليل الظواهر الاقتصادية وكيفية استخلاص النتائج

7.1. النماذج الاقتصادية الكلية:

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن عملية تبسيط التعقيدات الاقتصادية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين، وبما أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها عدة عوامل، فإن تركيز الاقتصاديين يتوجه إلى أهم محددات الظاهرة محل الدراسة.

: معرفة الإنتاج الكلي لمنتج معين فإننا نقوم بحصر العوامل الإنتاجية التي تدرج في عملية الإنتاج، بحيث تكون كمية الناتج التابعة لها، ونقوم بصياغة النموذج التالي:

$$Q=F(a ; b ; c ; d ; f \dots\dots)$$

a ; b ; c ; d ; f هي محددات متنوعة ولتعدد عوامل الإنتاج يتم التركيز على عاملين مهمين هما: ، وتصبح دالة الإنتاج كمايلي

$$Q=F(k ; L)$$

ويكون رأس المال والعمل أهم محدد

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن تمثيل العلاقات الاقتصادية باستعمال المعادلات الرياضية.

ويتغير النموذج الاقتصادي في حالة أي قصور في تفسير الظاهرة الاقتصادية

أنواع النماذج الاقتصادية: الاقتصادية حسب حاجة الباحث في الميدان الاقتصادي:

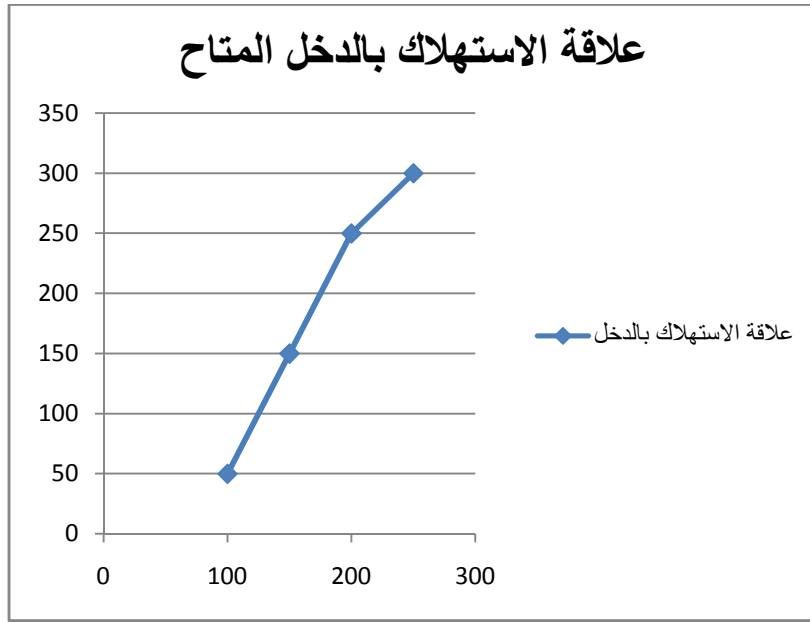
1. : يقدم تحليلا وصفيا في مختلف العلاقات الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات بطريقة أدبية أو إنشائية دون الحاجة إلى صياغتها في شكل رياضي.
2. **النموذج الرياضي:** هذا النموذج يقدم تحليلا للعلاقات الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات المدروسة بصيغة رياضية وهي صيغة تمكنا من اشتقاق العلاقات المتبادلة بين مختلف المتغيرات الموجودة في النموذج.
3. **النموذج القياسي:** يستخدم أدوات قياسية إحصائية لتحديد مستوى العلاقة بين متغيرات النموذج وقوتها كي تتمكن من وضع التنبؤات والتقديرية الإحصائية، فإذا أردنا نعرف طبيعة العلاقة بين الكميات المنتجة في المصنع ومستوى الدخل الذي يتقاضاه العمال؟ وماهي قوة العلاقة؟ وهل هي علاقة تناسبية أو عكسية؟

8.1. التمثيل البياني للدوال والمعادلات الرياضية:

يمكن استخدام التمثيل البياني لتحليل الظاهرة المدروسة، وتستخدم هذه الأداة بكثرة في تحليل الظواهر الاقتصادية

اعتبرنا أن الاستهلاك C هو دالة تابعة للدخل المتاح Y_D فالصيغة الرياضية تكون من الشكل

$$C = F(y_D)$$



العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح تعطى بالشكل التالي $C = C_0 + C_1 Y_D$

9.1 المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية:

المتغيرات التي تحكم العلاقة الاقتصادية عديدة وتختزل في كثير من الأحيان إلى أهمها، وذات التأثير الكبير على النموذج، وعليه فإن المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج تسمى متغيرات داخلية، في حين المحدد قيمها خارج النموذج تسمى متغيرات خارجية. المتغيرات الخارجية تؤثر على المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها، في حين أن المتغيرات الداخلية تتحدد قيمها داخل النموذج وتؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكن لا تتأثر بها.

: العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح تعطى بالشكل التالي $C = C_0 + C_1 Y_D$

C الاستهلاك متغير داخلي تابع للدخل المتاح

C_0 الاستهلاك التلقائي متغير خارجي يؤثر في النموذج ولا يتأثر به، وتتأثر بقيم خارجية كالإرث والتعويضات.....

10.1. المعادلات التعريفية:

تهدف الى تعريف متغير بمجموعة متغيرات أخرى مثال:

$$Y=C+I+G+X-M$$

Y
C الاستهلاك
I
G

X-M الصادرات منزوعا منها الواردات أو صافي الميزان التجاري

11.1. المعادلات السلوكية:

هي تختلف عن التعريفية من حيث تحديد سلوك المتغيرات ونجدها بصفة دورية في علم الاقتصاد أو علم

المعادلات الهيكلية:

هي تلك المعادلات التي تعبر عن هيكل النموذج ككل الذي يتكون بدوره من عدة معادلات.

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$I=I_0-bi$$

$$C=C_0+C_1Y_D$$

12.1.

: يتغير هذا النوع من النماذج بمعزل عن عامل الزمن، ويضمن ثبات الظاهرة المدروسة واستقرارها عبر الزمن، في حين تأخذ النماذج الحركية عنصر الزمن بعين الاعتبار عند البحث في العلاقات الاقتصادية وهي نماذج تصلح تحليلا في الأجل القصير والطويل.

13.1.

يكون الاقتصاد في حالة توازن عندما تتعادل القوى المتعارضة، أي تقابل عنصرين منفصلين ووقوعها في نفس النقطة، فعلى المستوى الجزئي نجد توازن المؤسسة، المنتج، المستهلك يتحقق التوازن عندما يتساوى العرض الكلي.

14.1. النقود والقيمة الحقيقية للنوات : :

قيمة الطلب الكلي هي القيمة النقدية للسلع النهائية والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة بسعر السوق، ونحصل على هذه القيمة عن طريق جمع حاصل ضرب الأسعار في الكميات لكل المنتجات النهائية $\sum(Q \times P)$

وتتغير قيمة الناتج الكلي بتغير السعر أو بتغير الكمية أو بتغيرهما معا، ونكون أمام تغير القيمة النقدية للناتج أو القيمة الحقيقية في حالة تغير حجم الناتج فقط.

15.1. :

إن الاقتصاد الكلي ما هو إلا مجموع مكوناته الجزئية، وعليه فإن مجموع السلوكيات الفردية افترضنا أن اقتصاد ما يتكون من أربع عائلات لديها نفس الدخل المتاح وكانت دوال استهلاكهم كمايلي:

$$C_1=0.6Y_D$$

$$C_2=17+0.9Y_D \quad \text{الاستهلاك الكلي هو مجموع استهلاك الأربع عائلات}$$

$$C_3=18+0.8Y_D$$

$$C_4=15+0.9Y_D$$

$$C=C_1+ C_2+ C_3+ C_4$$

$$C=0+17+18+15+(0.6+0.9+0.8+0.9)/4Y_D$$

: كانت المداخل غير متساوية، فتكوين الدالة الكلية يختلف

:

$$C_3=18+0.8Y_D$$

$$C_3=0.8Y_D$$

$$C=0+17+18+15+(0.6+0.9+0.8+0.9+0.8)/5Y_D$$

الاستهلاك التلقائي للأسرة الثالثة يحسب مرة واحدة لاستقلاله عن الدخل.

16.1. أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة

:

➤ **تحديد الأهداف:** التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا إن العادة جرت إن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار... .

➤ **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك إن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن إن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن إن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو الأساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل.

➤ **اختيار الوسائل:** التي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

وتتكون هذه الوسائل ، على العموم من فروع السيد الاقتصادية وهي: السياس النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجبائية، السياسة الميزانية، سياسة المداخل، السياسة الاجتماعية.

17.1. السياسة الاقتصادية:

هناك خطوات عديدة يجب إتباعها **تحديد الهدف** عن طريق تحديد المشكلة التي وضعت من أجلها السياسة الاقتصادية وتفهم الظروف المحيطة بالمسألة. **وتحديد السياسة البديلة** في حالة مجابهة التضخم يمكن استعمال: تقليص الإنفاق الحكومي، تقليص الأجور، إتباع سياسة ضريبية توسعية، مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية

18.1. السياسات الاقتصادية:

سياسة الضبط:

تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. وهذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط

الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة

سياسة الإنعاش:

يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض... . وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:

وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

سياسة الانكماش:

وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتراعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط

سياسة التوقف ثم الذهاب:

وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

19.1. أنواع السياسات الاقتصادية:

1. سياسة الضبط: وتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى استقرار
 2. سياسة الإنعاش: مصدرها الفكر الكينزي وتهدف إلى زيادة الإنفاق الهادف.
 3. سياسة الانكماش: وتهدف إلى الحد من ارتفاع معدل التضخم.
 4. سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: تهدف إلى مسايرة الجهاز الصناعي للتطور العالمي.
 5. سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي التناوب المستمر بين سياستي الإنعاش ثم الانكماش.
- الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، وتسمى أهداف السياسة الاقتصادية مجتمعنا بالمربع السحري لكالدور، وهي:

1. وذلك بهدف الوصول إلى الناتج الخام الكامن الذي يضمن التشغيل الكامل، ويطلق على الفرق بين الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الكامن فجوة أوكن.
2. البحث عن التشغيل الكامل: في هذا المجال يعرف المكتب الدولي للعمل العاطل عن العمل على أنه كل شخص قادر عن العمل وراغب فيه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، ويقاس معدل البطالة بحاصل قسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع السكان النشطين، ونميز بين الأنواع التالية من البطالة:

- البطالة الاحتكاكية: ينشأ هذا النوع من البطالة عندما يترك بعض العمال وظائفهم الأصلية بحثاً عن وظائف أخرى بعد الحصول على مؤهلات أفضل؛
- البطالة الدورية: نتيجة تعطل الآلة الإنتاجية بفعل الركود الاقتصادي؛
- البطالة الموسمية: وترتبط بالأعمال التي تزدهر من موسم إلى آخر؛

➤ ترتبط بالأفراد الذين يتقاضون أجورا بدون تأثير على الآلة الإنتاجية.

3. وهو توازن ميزان المدفوعات لأن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، بالإضافة إلى التأثير السلبي على قيمة العملة المحلية.

4. وهذا من خلال البحث عن خفض معدله لأن عدم التحكم ي :

- تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- التضخم الزاحف إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن ينتقل إلى تضخم جامح؛
- فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية؛
- تآكل مداخيل أصحاب المداخيل الثابتة؛
- يع المضاربة والتكديس السلعي. ويتم قياس باستعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي الضمني ومعامل الاستقرار النقدي. وينتج التضخم عن طريق زيادة الطلب الكلي الذي يفوق العرض الكلي وذلك لوجود كتلة نقدية إضافية محاولة من الدولة لتغطية العجز في ميزانيتها، أو التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف، المشترك الناتج عن ارتفاع التكاليف .

20.1. التعارض في مجال السياسة الاقتصادية:

يحدث في الغالب أن بعض الأهداف تتضارب مع بعضها البعض، حيث أن الزيادة في عدد العمال لا يمكن أن تتحقق إلا بمعدل مرتفع للتضخم، وأن هدف استقرار أسعار الأسعار يمكن أن لا يتزامن مع الصرف، بالإضافة إلى ذلك ممكن أن يكون هدف معدل النمو المرتفع ذو انعكاس سلبي على حماية البيئة، ومن بين التعارض في مجال السياسة الاقتصادية نجد:

1. التعارض بين تخفيض معدل البطالة وتخفيض معدل التضخم:

الطلب الكلي الفعال، ومن تخفيض معدل ا زيادة معدل الاستثمارات ، حيث أن الزيادة في الكتلة النقدية قبل الزيادة الحقيقية للاستثمارات في السوق في الأجل القصير وهو ما يؤدي ارتفاع معدل التضخم الناجم عن زيادة الكتلة النقدية السابقة للزيادة في الإنتاج، وهذا ما لاحظته الاقتصادي فيليبس في دراسة بعنوان: العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957، ولاحظ أنه في الفترات تنخفض فيها معدلات البطالة ترتفع فيها

معدلات الأجور النقدية، وهذا يعني زيادة معدل التضخم، وبالإضافة إلى
الاسمية

سامويلسون وروبرت سولو بتطوير الفكرة، وانتهيا إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الفترة القصيرة، وأصبحت هذه العلاقة تعرف بمنحنى فيليبس.

2. التعارض بين التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات: إن زيادة التشغيل من شأنها الرفع ، لأن ارتفاع الأسعار المحلية قد يؤثر سلباً على الصادرات من السلع والخدمات، والارتفاع في مستوى الواردات يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

3. التعارض بين النمو : يحتاج النمو الاقتصادي إلى

استثمارات كبيرة ومستمرة، ولتحقيق ذلك لابد من توفر رؤوس الأموال، وقد تلجأ الحكومة إلى الإصدارات النقدية الواسعة التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يعني ارتفاع معدل التضخم، وفي هذه الحالة نكون أمام خيار تحقيق هدف النمو الاقتصادي

2. تقسيمات المدارس الحديثة للاقتصاد الكلي

يتميز الاقتصاد الكلي بأربعة مدارس فكرية حديثة هي:

1. المدرسة النقدية Monetarists
2. الكينزيون المحدثون Neo keynesians
3. الكلاسيك الجدد، وتتفرع ثلاثة مدارس هي: اقتصاديات جانب العرض، المدرسة النمساوية، الراديكاليون؛
4. الكينزيون الجدد.

المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي

المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي	
<p>المدرسة الكينزية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ تشجيع الطلب والقضاء على البطالة ➤ ➤ 	<p>المدرسة الكلاسيكية</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ كل عرض يخلق الطلب الخاص به؛ ➤ النظرية الكمية للنقود
<p>الكينزيون المحدثون والسياسة النقدية التوسعية</p>	<p>المدرسة النيوكلاسيكية</p>
<p>ما بعد الكينزيون والسياسات النشطة</p>	<p>النقديون:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ النظرية الكمية للنقود في المفهوم الحديث؛ ➤ نظرية التوقعات المتكيفة
<p>الكينزيون الجدد:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ ➤ 	<p>الكلاسيكيون الجدد:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ الراديكاليون ومقاربة التوقعات الرشيدة؛ ➤ اقتصاد جانب العرض الذي يهتم بدور الضرائب في تقليص التكاليف ➤ المدرسة النمساوية

1. المدرسة النقدية

Milton Friedman(Chicago University) ;Karl : ➤

Bruner(USA University) ;Robert Lucas

: ➤

- ✓ الاقتصاد الخاص يتصف بالتوازن؛
- ✓ تدخل الدولة ضرره أكثر من نفعه؛
- ✓ زيادة مخزون النقود يجب أن يكون بنسبة مئوية ثابتة خلال 4 5
- ✓ توازن ميزانية الدولة في المدى المتوسط؛
- ✓ كمية النقود هي
- ✓ التحليل النقدي قصير الأجل؛
- ✓ التكلفة التي يدفعها المجتمع في الأجل الطويل كثمن للتوسع النقدي ستفوق الفوائد المؤقتة التي سيجنيها المجتمع والمقترحة من طرف المدرسة الكينزية؛
- ✓ اتفاق الاقتصاديين على المقترحات الصارمة في مجال السياسة النقدية.

2. الكينزيون المحدثون:

Franco M (Mit UNIVERSITY) ;James Tobin(Yale : ➤

University)

➤ توجهات المدرسة:

- ✓
- ✓ يلقبون بالنشطين أو الماليين؛
- ✓ لا توجد علاقة بين النمو النقدي والتضخم في الأجل القصير؛
- ✓ زيادة مقدار عرض النقود هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب الكلي؛
- ✓ أهم المشاكل الاقتصادية هي البطالة ويقترحون السياسة التوسعية (نقدية ومالية) هذه المشكلة؛
- ✓ البطالة مشكلة أخطر من التضخم؛ ويؤرخ لفترة الستينات لرواج أفكار هذه المدرسة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تخفيض معدل البطالة الى 3.4%
- 3.5% ولم يمثل التضخم أي مشكلة في تلك الفترة.

3. الكلاسيكيون الجدد: ويطلق عليها مدرسة التوقعات الرشيدة وتتبنى الأفكار التالية:

المثلى بحكم استغلالهم للمعلومات الكافية للوصول

إلى أمثلية القرارات؛

حيادية النقود: حيث أن التغيرات في عرض النقود تؤثر فقط في المستوى العام للأسعار

وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد؛

لا يستطيع السياسيون التأثير على الاقتصاد (بخلاف المدرسة النقدية).

4. الكينزيون : يعتمد فكر المدرسة على آراء المحافظة الحالية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

Benbernanke (1953)

Janet Yellen (1946)

:

- التذبذبات في التشغيل والإنتاج مصدرها المعلومات والتكاليف المتغيرة؛
- الاقتصاد الحديث تسيطر عليه المؤسسات الكبيرة والنقابات القوية؛
- قوى السوق ضعيفة وعلى الحكومة التدخل عن طريق التخطيط الديمغرافي وإتباع السياسات الدخلية، أي فرض رقابة مباشرة على الأجور والأسعار استخدام توجهات
- د عن طريق السياستين النقدية والمالية؛
- تحليل المدرسة الكينزية الجديدة كان موجها لانقراض الاقتصاد الكلاسيكي وليس لبناء نموذج اقتصادي بديل.

3. المحاسبة الوطنية و

1. المحاسبة الوطنية

المحاسبة الوطنية هي وسيلة للمراقبة والتنبؤ، وتعد من الوسائل المهمة بالنسبة للمخطط ولرجل السياسة، ويعرفها قادة أقاسم على أنها طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية، من أجل إعطاء صورة رقمية عامة ولكنها مبسطة للاقتصاد الوطني في فترة زمنية، وهي وسيلة مهمة لخدمة السياسة الاقتصادية.

2.

القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة في القطر الاقتصادي للبلد، بغض النظر عن المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي، في حين أن الناتج المحلي أو الداخلي يرتبط بالرقعة الجغرافية للبلد، وهذا بغض النظر عن جنسية المنتجين له عن كونهم مقيمين أو غير مقيمين.

3. قياس الدخل الوطني: أهم الطرق المعروفة لقياس الدخل الوطني هي: طريقة الدخل، الانفاق، والقيمة المضافة.

1.3 طريقة الدخل: الناتج الداخلي بمفهوم الدخل يساوي

المختلفة والتي ساهمت في تكوين السلعة وهي:

- :
 - الربح: ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها زراعية كانت او معدنية؛
 - : وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار؛
 - للمنظمين: ، يتم حساب ذلك قبل توزيع
 - : ضريبة
- الدخل التي تدفعها الشركات، الأرباح غير الموزعة، والأرباح الخاصة بحملة الأسهم.

الدخل الذي نحصل عليه بطريقة الدخل مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج، وإذا أردنا حسابه بسعر السوق توجب إضافة الضرائب غير المباشرة والاهتلاكات للتقدير السابق.

$$Y=R + H + I + P$$

$$\begin{aligned} & \text{الاستهلاك الخاص} + & \text{➤} \\ & AD=Y & \text{➤} \\ & I=S & \text{➤} \\ & Y_D=Y-T+TR=C+S & \text{➤} \end{aligned}$$

6. المتغيرات المتدفقة والمتغيرات المخزونة ()

المتغيرات المتدفقة تقيس الكمية بالزمن، في حين أن المتغيرات المخزونة تقيس الكمية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الزمن.

7. الناتج الوطني الحقيقي والناتج الوطني الاسمي:

الناتج الوطني الحقيقي عبارة عن قيمة البضائع والخدمات النهائية مقدره بأسعار سنة الأساس، في حين أن الناتج الوطني الاسمي عبارة عن قيمة البضائع والخدمات النهائية مقدره بأسعار السنة الحالية

الناتج الوطني الحقيقي = / الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

$$Ir = \frac{\sum P1Q0}{\sum P0Q0} 100 = \text{الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك}$$

8. أهمية دراسة الناتج الوطني:

- تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية؛
- دراسة مكونات الهيكل الاقتصادي؛
- مساهمة عوامل الإنتاج في الدخل؛
- دراسة مستوى رفاهية الأفراد؛

ينتقد تقدير الانتاج لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار نوعية (يركز على الكمية)، كما أنه لا يأخذ بعين

4. الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

الاقتصاد الكلي الكلاسيكي ، مجموعة من الآراء لبعض الاقتصاديين سماهم كارل ماركس مؤسس الاشتراكية العلمية بالكلاسيك، امتدت أفكارهم بين سنتي 1776 (صدور كتاب آدم سميث البحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم) وانتهت سنة 1936 بكتاب النظرية العامة لكينز.

1. معطيات النظرية الكلاسيكية:

يهتم النموذج الكلاسيكي الأساسي بتفسير كيفية تنظيم الأسواق للنشاط الاقتصادي عبر ميكانيزمات المنافسة والبحث عن المصلحة الفردية عند المنتجين والمستهلكين، حيث يهتم النموذج الكلاسيكي بتفسي كيفية عمل مجموعة النظام الاقتصادي، أي كيف يكون الإنتاج منظما، وكيف توجه الأسعار الموارد المتاحة نحو الاستعمال الأفضل، ويعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- المدرسة التجارية التي حصرت الثروة في المعدن النفيس، وكلفت الدولة بتسيير النشاط الاقتصادي وتوجيهه؛
- يكون محددًا بواسطة دالة التي تربط علاقة مباشرة بين
- ، حيث أن تحديد مستوى العمالة يتحدد بتقاطع منحنى الطلب على العمل مع الذي يحدد مستوى الإنتاج الذي يكون عند مستوى التشغيل الكامل الذي يشكل الوضعية الطبيعية للنموذج الكلاسيكي؛
- لا يمكن أن يكون هناك فائض في و لا نقص في الاستهلاك، ما دام أن كل ما ينتج يستهلك وهو ما يعرف بقانون المنافذ لجون باتيست ساي؛
- حيادية النقود في الاقتصاد باعتبارها وسيط للتبادل فقط، وبالتالي لا يمكن أن يتعرض العمال في النموذج الكلاسيكي لظاهرة الخداع ا () لأنهم يعملون بدلالة الأجر الحقيقي، كما أن التضخم لا يؤثر في الأجر الحقيقي؛
- العمل الحر للأسواق يعمل على الاستقرار المستمر الأوتوماتيكي للنظام الاقتصادي ويؤدي توازن التشغيل الكامل بدون تضخم، كما أن تدخل الحكومات قد يؤدي عرقلة عمل هذه الآلية ويشجع على بروز عدم فعالية الإنتاج، البطالة والتضخم، حيث أن المنافسة التامة هي
- حيادية الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبار الأفراد هم أساس كل أداء اقتصادي جيد؛

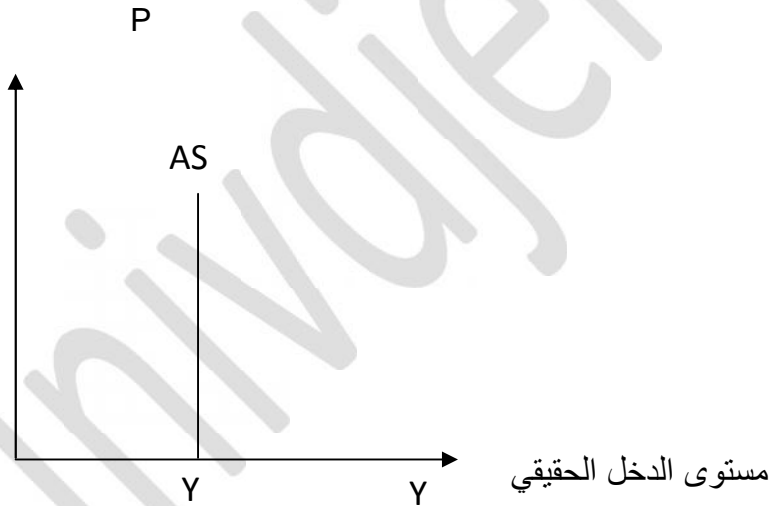
➤ تساوى الأجر مع قيمة التكلفة الحدية للعمل، وهي الجهد المبذول من أجل إنتاج السلع والخدمات.

2. بناء النموذج الكلاسيكي:

1.2. العرض الكلي الكلاسيكي:

يقوم قانون ساي على فكرة أساسية مفادها أن العرض يخلق الطلب، وبالتالي لا يمكن أن نجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتحقق التوازن

يكية يكون على شكل

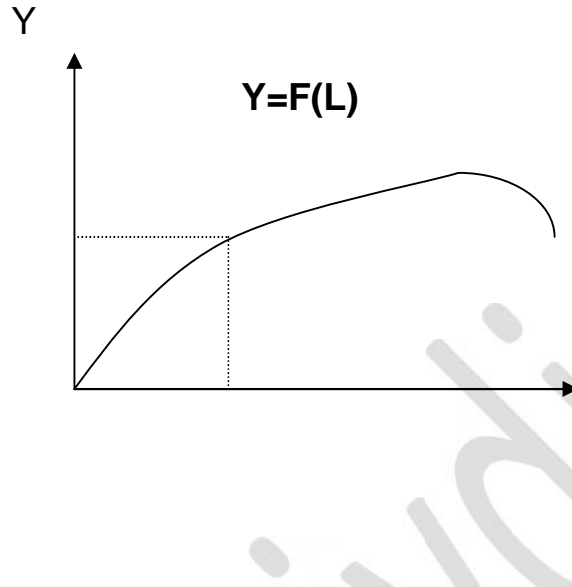


2.2 :

يرى الكلاسيك أن الفترة القصيرة لا يتغير فيها حجم رأس المال و لا المستوى التكنولوجي والمتغير الوحيد فقط في المدى القصير هو العمل، وبالتالي يتوقف حجم الناتج الحقيقي Y في المدى القصير على حجم اليد العاملة المستخدمة L في العملية الإنتاجية

$$Y=F(L)$$

وحسب قانون الغلة المتناقصة فإن الناتج الحدي للعمل يكون موجبا ويتناقص في نقطة، ليصبح بذلك



.3.2

يسعى طالب العمل إلى تحقيق أكبر عائد من مشروعه، وبالتالي يوظف عمالا كلما تدنى الأجر الحقيقي، أي أن طلب العمل يكون على علاقة عكسية مع الأجر الحقيقي (W/P) ويكون

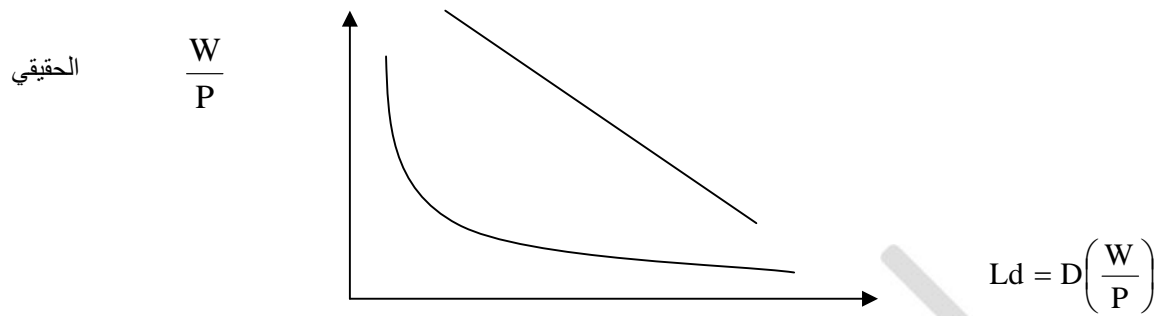
$$LD = F(W/P)$$

على هذا الأساس يستمر المنظم في استخدام وحدات إضافية من عنصر العمل إلى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية للعامل الأخير مع الأجر النقدي، أي النقطة التي تنعدم فيها الإنتاجية الحدية للعامل الأخير. نرسم للإنتاجية الحدية للعمل MPL والتي يجب أن تتساوى مع الأجر الحقيقي حتى تحقق المؤسسة أكبر

$$MPL = W/P$$

MPL × P التكلفة الحدية للعمل

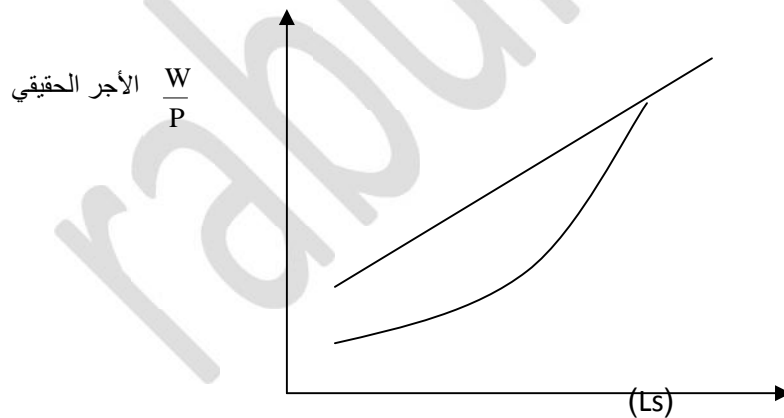
W



انخفاض الأجر الحقيقي يؤدي انخفاض الناتج الحدي بنفس النسبة، وهو راجع لكون أن
 الانخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي زيادة الطلب على العمل، وحسب قانون تناقص الغلة، فإن ذلك
 يؤدي الإنتاجية الحدية للعمل، وينخفض الأجر الحقيقي كنتيجة لانخفاض الأجر الاسد

LS .4.2

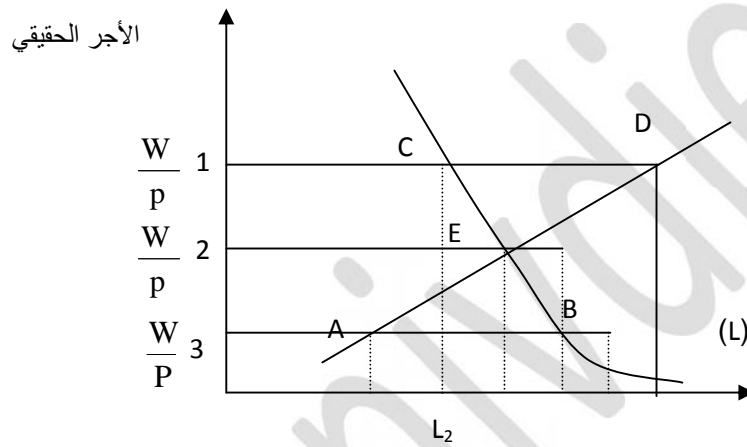
اعتبر الكلاسيك أن عرض العمل **LS** على علاقة طردية مع معدل الأجر الحقيقي، وبالتالي عرض
 العمل الكلاسيكي هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي W/P .



.5.2

عند رسم منحنى الطلب على العمل، والعرض على العمل فإننا نحصل على نقطة تقاطع بينهما تمثل الحقيقي، وحجم العمالة في أي فترة من

عند نقطة التوازن يكون $LD = LS$ ويرى الكلاسيك أن نقطة التوازن هذه تحقق مستوى التشغيل الكامل التي تحقق مستوى الأجر الحقيقي الذي يقبل العامل والمنظم.



6.2 :

الطلب الكلي الكلاسيكي أساسه معادلة التبادل

$$M \times V = P \times Y$$

M كمية النقود

V

P

Y حجم الدخل الحقيقي

معادلة التبادل هي معادلة تعريفية لأنها تبين أن حجم الناتج الحقيقي $P \times Y$ تساوي كمية

الكلاسيك فإن معادلة التبادل تتحول الى ما يسمى **بالنظرية الكمية** العلاقة التناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، زادت كمية إلى الضعف مع بقاء حجم الناتج ثابتا لان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ينجم عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والعكس صحيح.

7.2. :

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار. وأن الادخار يمثل شكلا من أشكال الانفاق لأنه يوجه نحو الاستثمار عن طريق إقراضه للمستثمرين عبر مؤسسات الوساطة المالية، ويؤدي معدل الفائدة دورا رئيسيا في تحويل الادخار إلى استثمار وفي تكوين المدخرات أساسا.

8.2. :

يرتبط مع معدل الفائدة بعلاقة طردية لأن ارتفاع معدل الفائدة يشجع الأفراد على ادخار أموالهم، لذلك يرى الكلاسيك أن قرار الادخار يسبق قرار الاستهلاك وبالتالي يكون الادخار دالة تابعة لسعر الفائدة.

$$S=F(i)$$

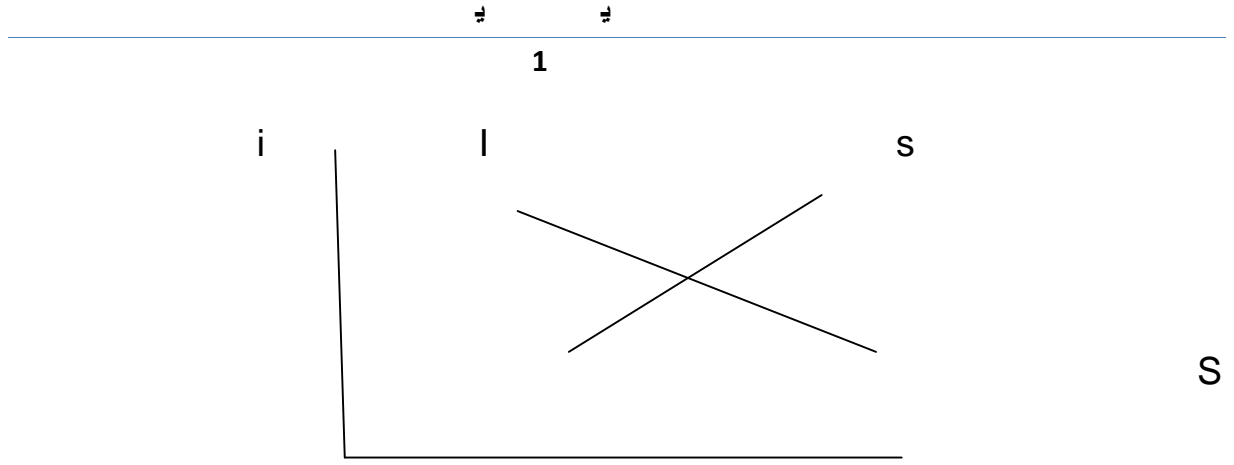
9.2.

يطلب المستثمرون مدخرات الأفراد وبذلك يرتبط حجم الاستثمار مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية، فهو أيضا

$$I=F(i)$$

10.2. التوازن الكلاسيكي:

يتحقق التوازن عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار $I=S$



النموذج الكلاسيكي متكامل ومتسق، انه غير كاف ليكون كمؤشر للسياسة العامة للدولة، وذلك يعود أساسا إلى الفرضيات التي يفترضها هذا النموذج والتي لا تتلاءم مع الواقع العملي، ومن بين هذه الفرضيات:

- حتمية وتلقائية التوازن التي تخيلها الكلاسيك؛
-
- النظرية الكمية للنقود والتي تفترض أن كمية النقود المتداولة هي العامل المسيطر على الأسعار، ومن بين الانتقادات الموجهة للكلاسيك:
- الأسعار كذلك تؤثر على كمية النقود؛
-
- أثر التغير في الطلب الكلي على الإنتاج هو أكبر بكثير من أثر التغير في الأسعار على الإنتاج.

5. الاقتصاد الكلي الكينزي

يعبر عن مجموعة من الأفكار للاقتصادي جون ماينارد كينز (1883-1946) محددات الدخل، وقد أعاد الاعتبار للتحليل الاقتصادي الكلي من خلال كتابه النظرية العامة للنقد، التشغيل وسعر الفائدة، وما ساعد تطور أفكاره هو التطبيق الفعلي لتمويل الإنفاق الحكومي بالعجز الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأزمة الاقتصادية سنة 1929.

1. :

يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة AS كما يعبر عن المستويات المختلفة والمرغوبة من الإنتاج والممكن إنتاجها.

2. :

مجموع طلبات الأعوان الاقتصاديين AD

$$AS=AD$$

$$AD=C+I+G+X-M$$

$$NX=X-M \text{ صافي الميزان التجاري}$$

3. الاستهلاك

من الدخل الذي ينفق من أجل اقتناء السلع والخدمات، ومن بين النظريات الاقتصادية التي تطرقت للفكر الاستهلاكي نجد:

1.3. نظرية الدخل المطلق لكينز

يعتبر كينز أن الدخل هو المحدد الوحيد لقرار الاستهلاك عن طريق الدخل المتاح Y_D

$$C=F(Y_D)$$

ووضع كينز مجموعة الفرضيات التالية:

➤ توجد علاقة خطية بين الدخل المتاح والمستوى العام للاستهلاك

$$C=C_0+C_1Y_D$$

C_0 الاستهلاك التلقائي، وتمثل أقل مستوى من الاستهلاك يتحصل عليه الفرد عديم الدخل؛
 C_1 الميل الحدي للاستهلاك

➤ الميل الحدي للاستهلاك MPC - Marginal Propensity to Consume

يوضح MPC مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل أو:

$$MPC = (\text{change in } C) \backslash (\text{change in } Y) \quad 0 < b < 1$$

➤ الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save - MPS

ويوضح MPS مقدار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل أو:

$$MPS = (\text{change in } S) \backslash (\text{change in } Y) =$$

$$MPC + MPS = 1$$

➤ الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك

$$C = C_0 + C_1 Y_D$$

بقسمة الطرفين على Y_D

$$C / Y_D = C_0 / Y_D + C_1$$

➤ افتراض ثبات الأسعار في الأجل القصير

2.3. نظرية الدخل النسبي لجيمس ديزنبري

1949 قدم الاقتصادي ديزنبري Duesenberry نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه

بمستوى الدخل النسبي ومن ثم استخرج شكلا جديدا لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة. وترتكز هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين:

➤ الفرضية الأولى: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (الآخرين)
استهلاكهم، ونسبة الدخل السابق أو الاستهلاك السابق

➤ الفرضية الثانية: يرى ديزنبري أن ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة دائماً ه افتراض خاطئ وغير واقعي.

وتتلخص نظرية الدخل النسبي في أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل الجاري، ولأعلى دخل سابق، ولاحظ ديزنبري أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة للأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه، وهذا يعني أنه إذا كان شخص ما وله دخل أقل مجموعته، فإن الميل المتوسط للاستهلاك الخاص به سيكون كبيراً، أما كان له أعلى دخل فإن ميله الوسطي للاستهلاك سيكون صغيراً، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح استهلاكه أكبر من استهلاك الآخرين لربما يكون دافعا لتخفيضه، ومنه يمكن القول ان الدراسة المقدمة من ديزنبري مفادها أن الاستهلاك لا يتأثر بالدخل فقط ولكنه يتأثر بأشياء أخرى وهي: تأثير المحيط الاجتماعي في قرارات الاستهلاك واستنتاج ديزنبري أنه إذا كان:

➤ Y_C ، والزيادة هي مؤقتة تكون هناك زيادة في الاستهلاك لكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل؛

➤ Y_C ، والزيادة هي دائمة تكون هناك زيادة في الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الدخل؛

➤ Y_{pp} ، فإن الفرد يخفض استهلاكه بنسبة أقل من انخفاض الدخل لأن الفرد يحاول المحافظة على المستوى السابق من الاستهلاك، على هذا الأساس قدم ديزنبري دالة الاستهلاك التالية:

$$C_t = Y_C + \theta Y_{pp} + u_t$$

u_t تمثل الأشياء التي لا يمكن تقديرها () مثل تأثير المحيط الاجتماعي

3.3. نظرية الاستهلاك

تحليله بانتقاد ما جاءت به نظرية ديزنبري، وطرح تساؤل مهم: إذا استمر الدخل في الانخفاض فكيف يمكن للفرد أن يحافظ على نفس المستوى المعيشي من الاستهلاك؟

لا بد للفرد أن يتأقلم مع دخله الجديد وبالتالي ليس أعلى دخل هو من يؤثر على الاستهلاك حسب براون، بل الاستهلاك السابق هو الذي يؤثر على الاستهلاك الحالي، وعلى هذا الأساس وضع نموذج نظريته.

$$C_t = Y_t + \theta C_{t-1}$$

الاستهلاك حسب براون يتأثر بالدخل والاستهلاك السابق، وبافتراض أن الدخل ينخفض يحاول الفرد أن يتأقلم مع الدخل الجديد مغيرا سلوكه ولهذا يبقى الاستهلاك السابق مؤثر أساسي في هذه المتغيرة.

كما سماها براون سرعة التعديل وقيمتها محصورة بين 0 و1، وكلما كانت قريبة من 0 التعديل كبيرة وبالتالي الفرد يستطيع التأقلم مع دخله بسرعة، وكلما اقتربت من الواحد فإن الفرد يتأثر بشكل كبير بالاستهلاك السابق.

4.3. نظرية الدخل الدائم لفريدمان:

مثل ديزنبري، يعتبر فريدمان أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية، ويمكن تلخيص محتوى نظريته في نظام يتكون من ثلاثة معادلات:

$$C_P = kY_P \dots\dots\dots(1)$$

الاستهلاك الدائم أو المخطط C_P هو جزء من الدخل الدائم Y_P ، ويعتبر فريدمان أن k متغيرات متعددة ومنها سعر الفائدة، الثروة، وعوامل أخرى كالجنس، العمر، الذوق، العادات.....

$$Y_C = Y_P + Y_T \dots\dots\dots(2)$$

$$Y_T + Y_P = Y_C$$

$$C_C = C_P + C_T \dots\dots(3)$$

الاستهلاك الحالي Y_C = الاستهلاك الدائم Y_P + الاستهلاك المؤقت Y_T

بتعويض 3 1

$$C_C - C_T = kY_P \quad (4)$$

بتعويض 2 4

$$C_C = K(Y_C - Y_T) + C_T$$

الاستهلاك الحالي يساوي جزء من الفرق بين الدخل الحالي والدخل المؤقت، مضافا إليه احتمال حدوث استهلاك مؤقت سلبي أو ايجابي، ولقد افترض فريدمان:

➤ عدم وجود علاقة بين الاستهلاك المؤقت والدخل المؤقت؛

- عدم وجود علاقة بين الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم؛
- عدم وجود علاقة بين الدخل المؤقت والدخل الدائم

4.3. نظرية دورة الحياة:

لهذه الفرضية فالمستهلك يسعى للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك. وتفترض هذه الفرضية أن الفرد في بداية حياته يكون دخله منخفض بالتالي فهو يعتمد على من يعوله، ولكن عندما يصل إلى سن العمل فإن دخله يبدأ بالزيادة وبالتالي يزيد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة نظراً لرغبته بزيادة مدخراته. وعند سن التقاعد فإن الدخل ينخفض ولكن يظل مستوى الاستهلاك ثابتاً لأنه يموله من مدخراته السابقة. وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي:

$$C = f(Y, Y^e)$$

Y^e

Y

.6

1. ريف الاستثمار:

البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى مثل البضائع الرأسمالية، وأيضا الأموال المخصصة لزيادة المخزون، كما يعرف على أنه الزيادة في رأس المال والتي تظهر في شكل سلع مادية.

2. :

- العوامل الداخلية وتتمثل في الأرباح السابقة، عمليات
- العوامل الخارجية: وتشمل معدلات الفائدة وسياسة الحكومة المالية والنقدية، والاستقرار السياسي؛
- المتغيرات التنظيمية: وتشمل المستوى التعليمي للأفراد، الاتجاه الديني، درجة تحمل المخاطرة،

3. :

1.3.1. التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

- الاستثمار الحقيقي: ويشمل الاستثمارات التي تؤدي زيادة طاقة المجتمع الإنتاجية والمعدات والمصانع الجديدة؛
- الاستثمار الظاهري: وهي الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من يد أخرى، دون الزيادة في طاقة المجتمع الإنتاجية ويشمل الاستثمار المالي، ك شراء الأوراق المالية

2.3. الاستثمار حسب الهدف: ويشمل:

- يصنف الاستثمار حسب الهدف استثمار تجديدي أو تعويضي ، واستثمار تحديث بمعنى تسعى المؤسسة من خلاله تحسين منتجاتها،

3.3. الاستثمار حسب الجهة التي تقوم به: ويشمل الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة من خلال

الخاص الذي يقوم به الأفراد بهدف الربح ولا يمكن للسلطات التأثير عليه

ببعض القوانين.

4. نظريات الاستثمار:

1.4. النظرية الكلاسيكية: تؤكد على دور الدخل الدائم في تحديد الإنفاق الاستثماري، كما تعتبر أن السياستين النقدية والمالية لا تؤثران في الاستثمار إلا في المدى الطويل.

2.4. ية الكينزية: حسب هذه النظرية فإن الاستثمار يكون حسب العائد المتوقع، إذ يتخذ قرار الأنماط التالية:

-
- حساب تكلفة الاستثمار بما في ذلك ما يلزم طوال مدة استغلاله؛
-

5.

:

يعتبر مشروعاً مربحاً عندما يكون معدل المرودية الداخلي IRR التوظيف، وعندما يتم تمويل المشروع عن طريق القروض فإن معدل الفائدة المدفوع للمقرضين وعادة ما يسمى سعر الفائدة بتكلفة الفرصة البديلة.

$$IRR = \frac{cf_1}{(1+r)^1} + \frac{cf_2}{(1+r)^2} + \frac{cf_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{cf_n}{(1+r)^n}$$

لقد أشار كينز في مؤلفه المشهور والمذكور سابقاً إلى فكرة الإنتاجية الحدية لرأس المال وهي نسبة معدل وذلك بقوله أن المنظم أو رجل الأعمال لن يقدم على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية أو الإنتاجية الحدية أكبر من م ، ويعرف كينز معدل الكفاية الحدية لرأس المال على أنه معدل الخصم أو الحسم الذي يحقق المساواة بين رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده.

6. نظريتا المسارع والمضاعف

تهتم نظرية المسارع أو المعجل بدراسة أثر التغير في الدخل أو الاستهلاك على الاستثمار وتقوم على افتراض التشغيل الكامل أي عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة، وثبات نسبة رأس المال إلى الإنتاج، في

حين تهتم نظرية المضاعف بدراسة العكس أي أثر التغير في الاستثمار على الدخل التشغيل الناقص وثبات دالة الاستهلاك (ثبات الميل الحدي للاستهلاك)